

قانون رقم ١ لسنة ٢٠٠١

بتعديل بعض أحكام قانون التجارة

الصادر بالمرسوم بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٨٠م

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى قانون التجارة الصادر بالمرسوم بالقانون رقم ٦٨ لسنة

١٩٨٠م والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٩٥م بالموافقة على اتفاق

انشاء منظمة التجارة العالمية ،

- وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه،

مادة أولى

يستبدل بنصوص المواد ٦١ و ٦٢ و ٧٧ فقرة ٢ و ٨٢ من

القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٨٠م المشار إليه النصوص التالية :-

مادة (٦١) :

العلامة التجارية هي كل ما يأخذ شكلا مميزا من كلمات أو امضاءات أو حروف أو أرقام أو رسوم أو رموز أو عناوين أو أختام تصاوير أو نقوش أو عناصر تصويرية وتشكيلات الألوان أو أي إشارة قابلة للإدراك بالنظر والعلامات السمعية والعلامات الخاصة بحاسة الشم أو أي علامات أخرى أو أي مجموعة منها إذا كانت تستخدم أو يراد استخدامها في تمييز بضائع أو منتجات أو خدمات للدلالة على أنها تخص صاحب العلامة بسبب صنعها أو اختيارها أو الاتجار بها أو عرضها للبيع.

مادة (٦٢)

لا يصح أن يكون علامة تجارية ، ولا يجوز ان يسجل بهذا الوصف ما يأتي :-

١- العلامة غير القادرة على تمييز بضائع مشروع أو خدماته عن بضائع المشاريع الأخرى أو خدماتها .
٢- العلامة التي تخالف النظام العام أو تغل بالأداب العامة .

٣- العلامة التي من شأنها تضليل الجمهور أو الأوساط التجارية ، لا سيما فيما يتعلق بالمنشأ الجغرافي للبضائع أو الخدمات المعنية أو بطبيعتها أو بخصائصها .

٤- العلامة المطابقة لشعار شرقي أو علم أو شعار آخر أو اسم أو اسم مختصراً الأحرف الأولى من اسم أو علامة رسمية

أو دمنة معتمدة لأى دولة أو منظمة دولية حكومية أو أى منظمة انشئت بموجب اتفاقية دولية أو التي تكون تقليداً لذلك أو تضمنته كأحد عناصرها ما لم تصرح بذلك السلطات المختصة لتلك الدولة أو المنظمة .

٥- العلامة المطابقة أو المشابهة الى حد يثير اللبس لعلامة أو اسم تجاري مشهور في دولة الكويت أو بمثابة ترجمة لها بالنسبة الى البضائع أو الخدمات المطابقة أو المشابهة الخاصة بمشروع آخر ، كما لا يجوز تسجيل العلامة إذا كانت عن بضائع أو خدمات غير مشابهة أو مطابقة متى كان من شأن استعمالها المشهور على نحو يلحق اضراراً بمالك العلامة .

٥- العلامة المطابقة لعلامة مالك آخر سبق تسجيلها في السجل أو لطلب يتقدم على طلب تسجيل العلامة المعنية من حيث تاريخ الايداع أو تاريخ الأولوية فيما يتعلق بالبضائع أو الخدمات ذاتها أو ببضائع أو خدمات وثيقة الصلة بها أو إذا كانت مشابهة الى حد من شأنه أن يقضى الى التضليل واللبس .

٧- العلامات التي يقرر مكتب مقاطعة اسرائيل انها مطابقة أو مشابهة لعلامة أو رمز أو شعار اسرائيلي.

مادة (٧٧) فقرة (٢) :

وخلال الشهر التالي لانتهاء مدة الحماية يقوم المسجل باخطار صاحب العلامة كتابة بانتهاء مدة حمايتها ويرسل اليه الاخطار بالعنوان المقيم في السجل ، فإذا انقضت الستة أشهر التالية لتاريخ انتهاء مدة الحماية دون أن يقدم صاحب العلامة طلب التجديد قام المسجل من تلقاء نفسه بشطب العلامة من السجل .

مادة (٨٢)

يكون لمالك العلامة الحق في التنازل عن علامته مع أو بدون المتجر أو المستغل الذي تستخدم العلامة في تمييز منتجاته .

مادة ثانية

تلغى المادة ٨١ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٨٠م المشار إليه.

مادة ثالثة

على الوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون.

أمير الكويت

جابر الأحمد الصباح

صدر بقصر بيان في : ١٩ شوال ١٤٢١ هـ

الموافق : ١٤ يناير ٢٠٠١ م